قضايا تونس الاجتماعية في كتابات مجلة السياسة الدولية 1965–2003

أحمد خزن حمود

أ.م.د . هيثم عبد الخضر

الملخص :

يهدف البحث الى تسليط الضوء على قضايا تونس الاجتماعية في مجلة السياسة الدولية المصرية 1965– 2003 ، لاسيما وإن المجلة كانت تصدر بشكل أسبوعي تابعت مجمل الأحداث الاجتماعية للقارة الافريقية ، ومن ضمنها تونس بحكم العلاقة القوية بين مصر وتونس .

الكلمات المفتاحية : تونس ، مجلة السياسة الدولية ، القضايا ، الاجتماعية ، بورقيبة .

Tunisia's social issues in the writings of the International Politics Journal 1965–2003

Abstract :

The research aims to shed light on Tunisia’s social issues in the Egyptian Journal of International Politics from 1965 to 2003, especially since the magazine was published on a weekly basis and followed all the social events of the African continent, including Tunisia, by virtue of the strong relationship between Egypt and Tunisia.

Keywords: Tunisia, International Politics Journal, social issues, Bouguiba.

المقدمة :

تُعد مجلة السياسة الدولية دورية مهمة في مجال البحث العلمي ، وتركز في مقالاتها وبحوثها على مختلف القضايا لاسيما السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وفيما يتعلق تونس فإنها شهدت حالها كحال بقية دول شمال افريقيا جملة من الأحداث الاجتماعية الداخلية ، فجاء البحث للوقوف

على (**قضايا تونس الاجتماعية في مجلة السياسة الدولية المصرية 1965- 2003**)، ودرسنا البحث عن طريق نقطتين . ثانياً: الحركة النقابية والطلابية: أولاً: أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع .

قضايا تونس الاجتماعية في كتابات مجلة السياسة الدولية 1965–2003 :

شهدت منطقة شمال أفريقيا خلال القرن التاسع عشر تحولات جيو–إستراتيجية خطيرة للغاية، نظراً لارتباطها بالأطماع والتحركات الاستعمارية الأوروبية، حيث كانت دول لأوروبا تتسابق لاحتلال بلدان المنطقة، ونهب خيراتها وثرواتها، وطمس معالم هوياتها وثقافاتها الوطنية، وخاصة فرنسا وانجلترا؛ ففي السابع عشر من مارس 1881م بدأت القوات الفرنسية في اجتياح الأراضي التونسية قادمة من الجزائر، وفي غضون شهر واحد استطاعت أن تفرض سيطرتها على البلاد، وبحلول مايو من العام نفسه تم إعلان خضوع تونس لنظام الحماية الفرنسية[1]، الأمر الذي أثار غضب المجتمع التونسي، وكشف له عن حقيقتين آنذاك، تمثلت الأولى بحقيقة البايات والطبقة البرجوازية المستفيدة من نظام حكم البايات، والتي كشفها استسلامهم المهين لفرنسا بدون أدنى مقاومة، والحقيقة الثانية تمثلت في رفض المجتمع التونسي للاحتلال الفرنسي، وبروز حركة المقاومة الشعبية[2].

يتألف المجتمع التونسي من طيف متعدد من الأعراق والإثنيات والطوائف الاجتماعية، تتمثل أهمها في العنصرين العربي والأمازيغي، اللذان كانا يتوزعان على ثلاث مناطق كبرى تشمل المدن والريف والصحراء، حيث كان سكان المدن يعيشون على الحرف البسيطة، والتجارة، في الريف كانت الزراعة والرعي، والبدو في الصحراء يعيشون على الانتقال بحثاً عن الماء والمراعي، بالإضافة الى أقليات تركية ويهودية وزنوج وأوروبية[3].

في بداية القرن العشرين، كانت أغلبية السكان في تونس من المسلمين الأميين، وكذلك بالنسبة للسكان من البدو غير المستقرين في مناطق الجنوب، في الوقت نفسه الذي ظل فيه عدد السكان يميل الى الارتفاع بصفة مستمرة وسريعة للغاية منذ عام 1920، فمن 1926 وحتى سنة 1936 بلغت نسبة ارتفاع عدد السكان 21%، وظلت هذه النسبة في ارتفاع مستمر، نظراً لارتفاع نسبة الولادات والتي تراوحت آنذاك ما بين 45–50%[4].

كان عدد السكان في الأرياف يتضاعف بينما كانت المساحات الصالحة للاستغلال ومواطن الشغل تتناقص لتوفر المكان للمعمرين الأوروبيين ثم لاستعمالهم الوسائل الميكانيكية في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، أما في شمال البلاد حيث الضيعات الشاسعة التي يملكها الأوروبيون، كانت الزراعات الكبرى العصرية التي لا تحتاج الى عدد كبير من الأيدي العاملة فكانت تمتد منطقة شاسعة، تقلها خصوبة، وتضم أشباه العاطلين ويرتفع عدد المالكين لها أو المرتزقين منها الى حد تصبح فيه الأرض غير موفية بحاجة السكان. لا سيما أن طرق استغلالها بقيت تقليدية، وهكذا ، ففي مقابل بضعة آلاف من التونسيين أصحاب الأراضي الشاسعة، من الذين توصلوا الى

استعمال الوسائل التقنية الحديثة، كان يوجد مئات من الآلاف ممن يشتكون ضيق المساحة التي يستغلونها، ورداءة المحصولات[5].

استمر النمو السكاني بعد ذلك، حيث بلغ عدد السكان في تونس عام 1956 نحو 3.8 مليون نسمة، ليصل عددهم في عام 1984 الى 6.7 مليون نسمة، وفي عام 2001 بلغ عدد السكان 9.7 مليون نسمة[6].

كان حدث الاحتلال الفرنسي كفيلاً بترسيخ وعي اجتماعي جديد لدى التونسيين، الذين أدركوا وجود فجوة في العلاقة بين الدولة والمجتمع، تستدعي انخراط المجتمع في مواجهة كافة التحديات والإشكاليات التي تواجهه، وتعوق مسيرة تحقيق أهدافه وتطلعاته، وهو الوعي الذي تسبب في اندلاع الثورة الشعبية في جميع أنحاء البلاد وحمل الشعب السلاح للدفاع عن الحرية والاستقلال[7].

بالإضافة الى حركة المقاومة الوطنية المسلحة التي ظهرت منذ اعلان الحماية الفرنسية في أواخر القرن التاسع عشر، استطاع المجتمع التونسي منذ بداية القرن العشرين تطوير بنى اجتماعية جديدة لمواجهة الاستعمار الفرنسي، والتي تمثلت بالبنى المؤسسية النقابية العمالية والطلابية، والتي ستكون واحدة من أهم السمات المميزة للمجتمع التونسي، بوصفه مجتمعاً مدنياً، وبوصفها مؤسسات مجتمع مدني، على نحو ما شكل ملمحاً مميزاً للنموذج التونسي منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن.

أولاً: أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع:

اتجه اهتمام التونسيين في نهاية السبعينات الى مراقبة مسار التحولات الوطنية واتجاهاتها المستقبلية تحسباً لمرحلة ما بعد بورقيبة، والمرشحون لخلافته، في ضوء التحالفات والصراعات السياسية التي أعقبت أحداث يناير 1978، ولعل أخطر التغيرات التي ظهرت آنذاك هو الإعلان عن تأسيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وهي الحركة التي كانت تعد نفسها لخلافة بورقيبة[8].

منذ بداية استقلالها عام 1956، واجهت تونس العديد من التحديات والإشكاليات التي ظلت تتراكم على محك العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتعوق في الوقت نفسه عمليات التنمية الاجتماعية والحضارية الشاملة، فقد استنفذت تلك الإشكاليات الكثير من الطاقات في معالجتها على حساب الطاقات التي كان ينبغي توجيهها نحو تحقيق التنمية التي يتطلع إليها المجتمع التونسي، إذ لا يمكن الحديث عن تحول سياسي وديمقراطي دون تحول اجتماعي في المقابل تستقر به وتتكامل تلك العلاقة، ولعل أكثر ما شغل به المجتمع التونسي منذ خمسينيات القرن العشرين وحتى الثمانينيات هو الوضع السياسي الذي خلقته التجربة البورقيبية، والانعكاسات الاجتماعية الناتجة عنه.

منذ عشية الاستقلال، حسمت الأمور لصالح النخبة السياسية التي يتزعمها بورقيبة بمشروعه التحديثي القائم على الفرنسة، وعلى الزعامة الفردية في الدولة، إذ اتسم التوجه العام بالثورية البرجوازية ضمن الرؤية العلمانية، الأمر الذي جعل النخبة السياسية الحاكمة تمضي في فرض مشروعها الوصائي على المجتمع المدني في تونس، واضفاء نوع من العقلانية عليه، وهذا ما جعل

الدولة التونسية تطغى عملياً على المجموع الاجتماعي، حيث انطلق البرنامج الأساسي للنخبة الحاكمة بعد الاستقلال، نحو تحقيق أهداف التحديث والعلمنة مع مبدأ الجمعنة السياسية، ليصبح تطور الدولة والمجتمع رهناً لنظام الوصاية الذي فرضته شخصية القائد الأوحد، وهو ما أدى إلى تغييب كل مكونات الفضاء الاجتماعي عن المشاركة الفعلية في العملية السياسية، وبل وفي كل العمليات التنموية[9].

كانت نخبة الاستقلال في تونس ممثلة بـ (حزب الدستور) قد أكدت عند توليها السلطة تبني الدولة التونسية للنموذج العلماني الليبرالي، وعمل الرئيس الحبيب بورقيبة على فرض وتطبيق نظام رئاسي يعطي صلاحيات واسعة وكبيرة للرئيس، على نحو ما أدى إلى قيام دولة تسلطية لا حدود فيها لصلاحيات الرئيس، بل واختزلت كل مظاهر النشاط والحياة السياسية في شخصية الرئيس نفسه[10].

كما عمل النظام منذ الاستقلال على تغييب كل صور العمل الحزبي والتعددية السياسية حتى عام 1981، عندما تم إقرار التعددية السياسة والسماح بتكوين الأحزاب السياسية، إلا إن ذلك جرى وفق ضوابط صارمة حالت دون تمكين أي حزب منها من الوصول الى السلطة[11].

بعد عام 1981، تأسست في تونس أحزاب ماركسية وليبرالية وإسلامية خضعت لنظام رقابة على نشاطها من قبل السلطة، أعاقها تماماً عن المساهمة بأي فاعلية سياسية، الأمر الذي دفعها الى تركيز نشاطاتها في المجال الاجتماعي من خلال التفاعل مع تنظيمات المجتمع المدني، وبسبب توجهاتها الإجتماعية صدرت قرارات من قبل السلطة بحظر بعض تلك الأحزاب، ليصبح الحراك السياسي المناوئ لنظام السلطة ذو طابع اجتماعي، ومعتمداً بدرجة أساسية على الفواعل الاجتماعية التي تشكلت من العاطلين عن العمل، والطلاب، والأقليات المهمشة، والفقراء[12]، وهي الفواعل التي عبرت دائماً عن إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال نشاطاتها في الشارع التونسي، وخاصة جماعات الإسلام السياسي.

ارتبطت قضية الجماعات الدينية بجوانب اجتماعية مهمة، دارات في الغالب حول محور العلاقة بين الدولة في تونس والدين، وموقفها من الحركات الإسلامية، وغيرها من القضايا المتصلة بإشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، إذ بدأت المقالة بالإشارة الى اعلان إذاعي من قبل السلطة عن مؤامرة لقلب نظام الحكم قامت بها مجموعة دينية توصف بأنها متطرفة، والى أي مدى بلغ الفشل في تونس في معالجة الإشكالية نفسها بين السلطة والتيار الديني والمجتمع.

كشفت تلك الإشكالية عن مجتمع ودولة كانت الصورة الشائعة عنهما في الغرب تتمحور حول تمكنهما من الوصول الى صيغة خاصة مكنتهما من معالجة المشكلات المتعلقة بالموروث الثقافي الوطني، واتجاهات التحديث المتغربة، غير أن هذه الصورة غابت سريعاً في ظل الأزمات

الاقتصادية، وانتفاضات الخبز، وتعثر الليبرالية الهشة، واطروحاتها التونسية، التي جعلت رئاسة الدولة مدى الحياة، وصادرت الحقوق الأساسية للقوى السياسية والمجتمعية المختلفة[13].

شكلت السياسة البورقيبية في نظر القوى الاجتماعية الدينية في تونس خطراً على الهوية العربية والإسلامية التونسي، حيث أصبح الدين موظفاً لصالح الدولة، ولم تعد الدولة معنية بحماية الدين، كما أصبحت القيم الإسلامية مغيبة عن المناهج التعليمية، والقوى الدينية مطاردة ومعتقلة، في ظل سياسة القائد الأوحد، الذي لا يفتقر الى مبررات الاستبداد وذرائعه، حتى لو كان ذلك على حساب هوية المجتمع وثقافته[14].

في ضوء البرنامج التأسيسي لها والصادر في يونيو 1981، والذي يقوم على التركيز على خطاب الهوية الوطنية في آفاقه الأممية الإسلامية، وتعرضه للمخاطر والتهديدات، لاسيما في ظل اهمال النخبة السياسية الحاكمة له، بل واعتدائها على قيمه ومؤسساته، ثم انتقل الحديث بعد ذلك الى الأساليب الحركية لتيار الإسلام السياسي، انطلاقاً من العلاقة بين زعيم التيار في تونس (راشد الغنوشي) والإخوان المسلمين في مصر، مع الإشارة الى النشاط الدعوي الاجتماعي الذي مارسته الحركة طوال فترة حظر الأحزاب السياسية في تونس، واهمال الحركة للتيار العمالي، كما تطرقت المقالة الى أسلوب السلطة البورقيبية في مواجهة الإسلام السياسي، والذي اتسم بالقمع والاضطهاد والاعتقال، مع الانتقائية التي اتسمت بها سياسات النظام الدينية، لينتهي الأمر الى مواجهات محتدمة، أثبتت فشل الدولة التونسية في معالجة اشكاليات علاقاتها بالمجتمع من جهة، وعلاقتها بالدين من جهة ثانية[15].

كانت سياسة بورقيبة تجاه المسألة الدينية ماضية نحو تكييف وتحيين الفكر الإسلامي والإصلاح الديني مع متطلبات المرحلة، حتى اتهمه البعض بالعلمانية، مع العلم أن ثقافة بورقيبة كانت ذات طابع مزدوج جمع بين الثقافة الغربية عموماً والفرنسية خصوصاً من جهة، والثقافة العربية والإسلامية من جهة أخرى، ولكنه اختار الانحياز لصالح الدولة، وجعل الدين جزءً من الجوانب المجتمعية والثقافية التي ينبغي أن تكون خاضعة كلياً للدولة، فقام بإلغاء مشيخة الإسلام المالكي والحنفي وإلحاقها بالقضاء العدلي ثم ربطها بمنصب مفتي الجمهورية، الذي جعله مستشاراً لرئيس الدولة، وقام كذلك بإلغاء التعليم الزيتوني، ووظف جميع مدرسيه في الكليات الحديثة[16]، لقد كان بورقيبة حريصاً على القضاء على دعامتيّ الحكم التقليدي (القبيلة، والدين)، باعتبارهما أهم محركات الفعل الاجتماعي والثوري في تونس، وأقام مقامهما بنية سوسيولوجية جديدة تتمثل بكل من الحزب الأوحد الحاكم، والتكييف السياسي البراغماتي للدين ووظيفته الاجتماعية، وجعلهما ضمن توجهات الدولة وسياستها فحسب[17].

شهدت تونس خلال الفترة من 7 نوفمبر 1987 حتى ابريل 1989 تحديات جسيمة كان لها عواقب على علاقة السلطة بالقوى السياسية في المجتمع التونسي، بعد أن فشلت السلطة في عمل

انفتاح سياسي حقيقي، حيث انتقلت بؤرة التوتر من النقابات العمالية الى التيارات الإسلامية، على نحو ما تسبب بتردي الأوضاع الأمنية في البلاد، الأمر الذي حمل الرئيس زين العابدين بن علي الى القيام بحركة 7 نوفمبر 1987، والتي فتحت المجال للقوى السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية، ومع ذلك، فقد أدت نتائج انتخابات ابريل 1989 الى الشك بمدى جدية الحكومة في تنفيذ قراراتها، لتشهد تونس بعد ذلك صدامات عنيفة بين السلطة وجماعات الإسلام السياسي، ومن ثم، فقد عادت السلطة الى سياسة القمع والاعتقالات مجدداً، في الوقت نفسه الذي عملت فيه على السيطرة على تنظيمات المجتمع المدني، إذ علقت نشاط الاتحاد العام للطلاب، الذي كانت تسيطر عليه جماعة النهضة الإسلامية في مارس 1991، واستخدمت التجنيد كعقوبة للطلاب الذين يمارسون عملاً عاماً[18].

ثانياً: الحركة النقابية والطلابية:

تعود جذور الحركة النقابية ومنظمات المجتمع المدني في تونس الى حقبة الاستعمار، عندما تأسست حركة (جامعة عموم العملة التونسيين) كأول منظمة نقابية عام 1924، كرد فعل على سياسة التمييز العنصري التي مارستها السلطات الاستعمارية الفرنسية ضد الطبقة العاملة في تونس، وقد سبق ذلك مجموعة من الإضرابات العمالية في قطاعات مختلفة، وقد قامت السلطة الفرنسية بحل هذه الحركة ومحاكمة مؤسسها في نوفمبر 1925، وفي عام 1936 حاول بعض التونسيين إعادة تأسيس الحركة نفسها، ولكنها لاقت مصير سابقتها، ثم في عام 1946 تأسس الاتحاد العام للشغل في تونس، والذي حرص في بداية الأمر على أن يكون مستقلاً عن الحزب الدستوري، لكنه سرعان ما انخرط في الانتخابات التشريعية منذ العام 1959 مما أضعف شعبيته لدى أفراد المجتمع التونسي، وظل كذلك حتى منتصف سبعينيات القرن العشرين، عندما حدثت اضرابات ومواجهات بين الاتحاد والسلطة، انتهت بما عرف بـ (الأزمة النقابية)، والتي فتحت المجال للاتحاد في أن يعمل مستقلاً عن السلطة[19].

كانت الأزمة النقابية عام 1978 نتيجة حتمية للواقع السياسي الذي فرضته نخبة السلطة الحاكمة، واحدى أهم تداعياته الاجتماعية، عندما قرر لأعوان وزارة الفلاحة الدخول في اضراب بسبب فشل المفاوضات مع ممثلي السلطة، ثم لأصدر الاتحاد العام للشغل في تونس بياناً ندد فيه بما وصفه بـ الاستفزاز البوليسي الذي مس حصانة دار الاتحاد، وطالب بإطلاق سراح المعتقلين، واستقالة الأمين العام من الديوان السياسي للحزب الدستوري الحاكم، واستقالة آخرين من عضوية اللجنة المركزية للحزب[20].

كما شهدت الحركات الطلابية في تونس زخماً كبيراً منذ بداية السبعينات الى نهاية الثمانينيات، خاصة بعد تراجع شعبية منظمة الاتحاد العام للطلبة التونسيين بسبب قربها من الحزب الدستوري، وهذا ما أدى الى ظهور تيارات طلابية متعددة التوجهات، كالتيارات اليسارية (الاشتراكية والشيوعية)، والتيارات القومية (الناصرية والبعثية)، والتيارات الطلابية الإسلامية (الاتحاد الإسلامي، الطلبة الإسلاميين، وطلبة حزب التحرير الإسلامي المقربة من حركة النهضة)[21].

ثمة مقدمات سبقت ذلك التحول الذي جسده إقرار التعددية الحزبية في تونس، في ضوء ما تضمنه خطاب تأسيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين في تونس عام 1978، أهمها أن الحركة بدأت تقدم نفسها كنداء لواقع مرفوض يستحق العمل على تغييره، انطلاقاً من عدة مبادئ، منها: أن ميلاد الحزب المعبر عن الحركة، كان نتيجة لتحليل موضوعي دقيق لما عليه واقع المجتمع التونسي الجديد فكرياً واقتصادياً وسياسياً، والتأكيد على ضرورة التحول في ممارسة العمل السياسي في اطار قانوني رسمي بعيداً عن الأساليب السرية غير القانونية، وأن تأسيس الحزب يندرج ضمن الميثاق القومي الذي تقدمت به الحركة الى مختلف التيارات السياسية في اكتوبر عام 1977، والذي هدف الى العمل على ايجاد اطار قانوني يمكن التونسيين من الاسهام في تطوير المجتمع ودفعه نحو الديمقراطية والاشتراكية، وهي المبادئ الفلسفية التي اعتبرها كاتب المقالة بأنها تدخل في نطاق مفهوم التوازن، من حيث بدا وكأنه يدعو الى العودة للمنابع الأصلية للبورقيبية، لاسيما فيما يتعلق بكافة الشؤون الداخلية التي تمس المجتمع التونسي، في إشارة صريحة الى المبادئ التي عبر عنها خطاب بورقيبة في 8 يونيو 1970، حيث رأت هذه الحركة أنها هي المبادئ التي قامت عليها، خاصة وقد انحرف نظام السلطة عن تطبيقها[22].

برز في تلك المرحلة، الدور الذي ساهم به المجتمع المدني وتنظيماته في تونس في ملئ الفراغ الناجم عن حظر نظام السلطة للأحزاب السياسية خلال الفترة (1970–1978)، ففي الاتجاه نفسه وخلال تلك الفترة، سعى النظام الى تعزيز بناء وتكوين الفواعل الاجتماعية المختلفة، والتي جسدتها تنظيمات المجتمع المدني والتنظيمات النقابية والعمالية، كبديل عن الأحزاب السياسية، لاسيما في ظل فشل النظام في معالجة الأزمات الاقتصادية والسياسية، وهو ما أدى الى خروج الأزمة الى الشارع، حيث خرج المجتمع التونسي الى الشوارع للتعبير عن رفضه لسياسات النظام، من خلال الإضرابات والاضطرابات المتتالية العمالية والطلابية والمهنية خلال الأعوام 1976، 1977، والتي بلغت ذروتها في الأحداث والاضطرابات المدنية التي شهدها يناير من العام 1978، حيث طالب الحراك المجتمعي برفع الأجور والحد من ارتفاع الأسعار، وهي المطالب التي أجمعت عليها كافة قطاعات المجتمع التونسي آنذاك، وخاصة بعد الاتفاق الذي حصل في 16 ابريل 1976 بين الاتحاد العام للشغل، والاتحادين القوميين الصناعي والفلاحي، مع ممثلي الوزارات والحزب الدستوري

الحاكم على تلبية مطالب المجتمع التونسي[23]، ومن ثم، فقد اتجه النظام في تونس الى تبني سياسة جديدة قائمة على الانفتاح على القوى الاجتماعية والسياسية في الداخل.

في سياق اجتماعي مرتبط بنشاط الاتحاد العام للشغل في تونس، وقعت الأحداث الدامية التي شهدتها مدينة قفصة التونسية في يناير من العام 1980[24]، ففي فجر السابع والعشرين من يناير عام 1980، تعرضت مدينة قفصة التونسية لهجوم مسلح قامت به مجموعة من المعارضين التونسيين، الذين تمكنوا من السيطرة على معظم مراكز المدينة، ودعوا سكانها إلى التمرد والثورة على النظام الحاكم، لكن السكان لم يستجيبوا لهم. وقعت هذه الحادثة في ظل الاحتفال بالذكرى الثانية للإضراب العام الأول بعد الاستقلال، والذي نفذه الاتحاد العام التونسي للشغل في 26 يناير 1978. استمرت سيطرة المهاجمين على المدينة لعدة أيام قبل أن تتمكن قوات الأمن والجيش التونسيين من استعادة السيطرة عليها وأسر المشاركين في الهجوم وقائدهم. وقد أدت هذه الحادثة إلى تأزم شديد في العلاقات التونسية- الليبية، كما أثرت سلباً على العلاقات التونسية الجزائرية طوال عقد الثمانينات[25].

كشفت أحداث قفصة والملابسات التي أحاطت بها عن السياسات الاجتماعية التي اتبعتها حكومة بورقيبة منذ استقلال تونس، والتي أدت الى خلق فجوة وانفصال بين مجتمع المدن الساحلية والشمال الذي اتجهت به تلك السياسات نحو التغريب، ومجتمع الجنوب الصحراوي الذي يعيش بهوية وثقافة اسلامية وعروبية، كما خلق هذا الانفصال فجوة اقتصادية ومعيشية بين المجتمعين، حيث صار المجتمع في الشمال ينعم بحياة برجوازية وبالتعليم والوظائف، بينما يعيش مجتمع الجنوب محروماً من الكثير من الحقوق، وهو ما خلق انفصالاً اجتماعياً- طبقياً بين المهنيين والمثقفين ورجال الأعمال من ناحية، وبين العمال والأجراء من ناحية أخرى، ونتيجة لذلك، لم يعد المجتمع في الجنوب يشعر بانتمائه للأمة التونسية، التي يقطف مجتمع الشمال ثمارها، بحيث يمكن استخلاص نتيجة بالغة الأهمية، وهي أن النظام السياسي والمجتمع التونسي، خلال الممارسة البراغماتية طوال ما يقرب من خمسة وعشرين عاماً، أصبح ممتلئاً بالعديد من نقاط الضعف، التي تتيح مسالك التدخل للآخرين في الشؤون الداخلية التونسية[26]، في إشارة واضحة الى اختيار المهاجمين لمدينة قفصة لم يكن عبثياً، بل كان مخططاً له على أساس اجتماعي- سياسي، وهو الشعور المتنامي لدى سكان الجنوب التونسي بانفصالهم عن مجتمع الشمال الذي ترعاه الدولة.

عمل نظام بورقيبة منذ الاستقلال على تفكيك البنية القبلية العروشية للمجتمع التونسي، باعتبار أن القبيلة تمثل تهديداً لمشروع الدولة الوطنية، من حيث تنازعها السيادة والمرجعية، فالقبيلة لا تعطل مسار الحداثة، بل وتنافس الدولة في السلطة، ولهذا سارع النظام الى تهميش القبيلة وتفكيك مصادر قوتها الاجتماعية بشكل كبير، لاسيما في مناطق الجنوب، كما سعى بورقيبة الى جعل

الحزب الدستوري بديلاً اجتماعياً للمرجعية القبلية[27]، ولربما ساهمت هذه السياسة في خلق دوافع للتمرد لدى المجتمع القبلي في تونس.

ما أقلق السلطات التونسية في المقام الأول، أن هذه الأحداث- أحداث قفصة- تلك المدينة ذات التاريخ التمردي ضد السلطة الرسمية في تونس العاصمة، فمنها انطلقت الشرارات الأولى لمقاومة الاحتلال التركي، فقد كانت القبائل تتمرد على سلطة إيالة تونس، التي كانت تفرض عليها الضرائب الفادحة، وأيضاً عندما زاد بايات تونس الحسينيون في ستينات القرن التاسع عشر الضرائب والاتاوات، كانت أولى القبائل الثائرة تحت قيادة (علي بن غذاهم)، هي قبائل الهمامة سكان قفصة، وكانت قفصة موطناً من المواطن الرئيسية لفرق الفلاحة، تلك الفرق التي رفعت السلاح في مواجهة الفرنسيين، كما كانت قفصة احدى المعاقل الرئيسية لصالح بن يوسف، الى جانب صفاقس وقابس ومدين والكاف والقيروان في صراعه مع الحبيب بورقيبة في 1955- 1956، وقد عانت قفصة وأهلها من المعاقل الأخرى الموالية الى بن يوسف، من عمليات التطهير التي قام بها بورقيبة، اثر انتصاره على بن يوسف، كما تمردت قفصة سنة 1962 وتزعم التمرد (الأزهر الشريطي)، وقد ووجه هذا التمرد بعنف بورقيبي، وبعدها ذلك هدأت قفصة لمدة أربعة عشر عاماً لتعود في عام 1976 لتمردها، وذلك بإضراب طلبة المعاهد فيها، الذي انتهى بإضرام النار في ادارة المعهد الثانوي بها، وأخيراً، يأتي 1980 لتواصل قفصة بكل رموزها كمدينة صحراوية، فقيرة، عمالية، ذات ثقافة اسلامية، متخلفة، تمردها[28].

ساهمت حادثة قفصة في حمل الدولة التونسية على إعادة النظر في علاقتها بالمجتمع في تونس، والتوجه نحو تطبيق سياسة الانفتاح من قبل الحكومة التونسية على القوى الداخلية والعالم الخارجي، وهو التحول الذي ستتخذ فيه تلك العلاقة بعداً جديداً، بقدر ما يظهر له أثر على شكلها، إلا إنه لن يتمكن من معالجة اشكالاتها الجوهرية من مختلف النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

جاءت بعد ذلك، سياسة الانفتاح التي انتهجتها الدولة التونسية في مطلع ثمانينات القرن العشرين، في نفس المسار الذي بدأه الرئيس بورقيبة بالتعديل الوزاري الذي أجراه في الثالث من ديسمبر عام 1980، بعد تعيين محمد مزالي رئيساً للحكومة في ابريل من نفس العام، وذلك للبرهنة على التحول الديمقراطي وتعميق الديمقراطية في المجتمع التونسي، من خلال الانفتاح على المعارضة في الداخل، وتوحيد الجبهة الداخلية لمواجهة الأحداث الدامية التي شهدتها مدينة قفصة التونسية في 27 يناير 1980، وترسيخاً للوحدة الوطنية، من خلال تبني سياسات معتدلة تقود تونس نحو المستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي[29].

عندما شهدت العلاقة بين الدولة والقوى السياسية المعارضة تحولاً نوعياً على صعيد تعاطي النظام الحاكم مع الأحزاب اليسارية وتيارات الإسلام السياسي في أوائل الثمانينات، سعت حكومة

رئيس محمد مزالي التي كانت تقود تيار الليبرالية والانفتاح داخل الحكم وداخل الحزب الاشتراكي الدستوري، إلى التخفيف من حدة المواجهة بين الحكم والمعارضة، بهدف تحسين الوضع الداخلي، وتخفيف حدة الانقسامات الاجتماعية، التخلص من المضاعفات السلبية التي نجمت عن الصدامات المتكررة بين الطرفين[30].

تمكنت تنظيمات المجتمع المدني في ظل سياسة الانفتاح في تونس من النمو والانتشار، كما استفادت في تعزيز دور المجتمع في تقييم وتقويم السلوك السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وتوسيع نطاق مشاركة المرأة التونسية وأدوارها في هذا الاتجاه، فقد سارعت تلك التنظيمات المجتمعية الى الاستفادة من الدروس السابقة، وسعت تدريجياً الى العمل بشكل منظم ومستقل تماماً عن هيمنة السلطة السياسية عليها، وتبني كافة قضايا المجتمع التونسي وفق رؤى اجتماعية وسياسية معتدلة[31].

نتيجة لذلك، أصبحت منظمات المجتمع المدني في تونس فاعلاً اجتماعياً مهماً ومؤثراً في توجيه العلاقة بين المجتمع والدولة، من خلال تعريف المواطنين بحقوقهم، وحثّهم على المطالبة بها وضمان نيلها، فضلاً عن الدور الكبير الذي تقوم به تلك المنظمات في الحد من توغل الدولة وتغولها تجاه المجتمع[32].

سعت سياسة الانفتاح التي انتهجتها السلطة التونسية الى اتاحة فرصة لخلق مناخ ملائم لحوار سياسي هادف تشارك فيه كافة القوى السياسية والمجتمعية في تونس، وكان من ثمار ذلك، أن توجهت السلطة الى اعادة النشاط للاتحاد العام للشغل، لاسيما في ظل الاتجاه المتنامي للحركة العمالية الى العمل بشكل مستقل عن كافة التيارات السياسية في السلطة والمعارضة، وربط كافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالظاهرة النقابية كعامل اجتماعي فاعل ومؤثر[33].

بالنظر الى الخطوات التي قام بها النظام في تونس نحو اقرار تعددية سياسية، والتي بدأت في نوفمبر 1983 عندما أصدرت الحكومة إذناً بالترخيص القانوني لكل من حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بزعامة أحمد المستيري، وحركة الوحدة الشعبية بزعامة عمر بالحاج، ومع ذلك، فقد اتخذت مجريات الأمور في الشارع التونسي مساراً مغايراً، بسبب قرار الحكومة برفع الدعم عن الحبوب، والذي ترتب عنه ارتفاع سعر الخبز باعتباره السلعة الغذائية الرئيسية للمجتمع التونسي بنسبة تزيد عن 100%، حيث خرجت الجماهير التونسية معلنة وبعنف ورفض شديد قرارات الحكومة، وطالبت بإسقاط حكومة مزالي كاملة.

انطلقت الحركة الشعبية في 29 ديسمبر 1983 في مدن الجنوب الغربي، وسرعان ما امتدت لتشمل كل مدن وأقاليم الجنوب، لتمتد بعد ذلك الى كافة أنحاء تونس، وفي الثالث من يناير 1984، اعلنت وزارة الداخلية عن حدوث اضطرابات وتظاهرات في الطريق العام في مناطق قيلي والحانة، والقصرين وقفصة، تضمنت أعمال شغب ونهب للأموال العامة والخاصة قام بها (عاطلون عن العمل

وكسالى وعناصر معادية)، ما دعا قوات الأمن والجيش لمواجهة تلك العناصر والحد من الخسائر، وبعد عدة أيام أعلن الحبيب بورقيبة تراجع الحكومة عن تنفيذ القرارات الخاصة برفع الدعم عن الحبوب، فخرجت الجماهير التونسية مهللة وفرحة بقرار الرئيس، وقد عبر الشارع التونسي عن موقفه المحب وارتباطه العاطفي الشديد بالحبيب بورقيبة، الذي أملته الظروف الموضوعية والتاريخية التي عاشتها تونس في ظل قيادته، ودوره الكبير في تحرير البلاد من الاستعمار الفرنسي[34].

كان الاتحاد الطلابي قد تأسس قبل الاستقلال بثلاث سنوات، غير أنه ظل مرتبطاً بالحزب الدستوري الحاكم، الذي كان يمثل الأجيال الشابة في تونس في ادارة الصراع مع الاستعمار الفرنسي، والتعبير عن رفض المجتمع التونسي لأسلوب الفرنسيين في النظر الى المشكلات الاجتماعية، غير أن بداية الستينيات شهدت تصادماً بين الاتحاد الطلابي والحكومة، على نحو ما انتهى بتفتت الاتحاد الى تيارات متعددة بأيديولوجيات متباينة، بالإضافة الى دور النقابات العمالية، وخاصة الاتحاد العام للشغل، وكيف استطاعت السلطة أن تهيمن عليه، بشكل ما جعل الديمقراطية في تونس مجرد شكل تظهر به النخبة السياسية الحاكمة، بينما ظل الشارع التونسي معزولاً عن الحوار وبعيداً عن دائرة الفعالية السياسية لسنوات[35].

في ضوء ما تقدم، يتبين أن القضايا الاجتماعية في تونس قد حظيت باهتمام المراقبين منذ ستينيات القرن الماضي وحتى الوقت الراهن، من حيث شكلت أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع اطاراً جامعاً لكافة القضايا الاجتماعية في تونس، مع ما اتصلت به من أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية وحضارية. كما تبينت أيضاً طبيعة الدور البالغ الأهمية التي قامت به منظمات المجتمع المدني بتكويناتها الطلابية والعمالية في مسار التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي في تونس خلال النصف الثاني من القرن العشرين، كما كشفت عن إخفاقات النخبة السياسية الحاكمة في إدارة وتوظيف القوى السياسية الدينية والأيديولوجية والمجتمعية لصالح مشروع الدولة التونسية، والتحول الديمقراطي فيها، الأمر الذي انعكس سلباً على مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتسبب في خلق العديد من الأزمات والاضطرابات، والمواجهات والصدامات بين القوى المجتمعية والدولة.

الخاتمة : توصل البحث الى مجموعة من النتائج أبرزها :

1 -كان .

2 -كان .

3 -أدت .

النتائج :-

1) وجود تعددية في المجتمع التونسي بمعنى وجود طيف واسع من الاعراق والمكونات .
2) كانت الامية قد تفشت في المجتمع التونسي مما أثر سلباً على المستوى الثقافي والتعليمي للمجتمع .
3) وجدنا ميول للفرنسية كان يقوده الحبيب بورقيبة وذلك من خلال محاولات تثبيت الثقافة الفرنسية وحتى اللغة .
4) الفكر العلماني الليبرالي كان قد تجذر بشكل كبير واكثر ما كانت قد تبنته هي النخبة .
5) فترة عام 1987 – 1989 شهدت احداثاً مهمة كان لها آثار سلبية على علاقة الدولة بالمجتمع بعد فشل محاولات السلطة الجديدة بقيادة زين العابدين بن علي الانفتاح على المجتمع .
6) وجود فجوة بين المجتمع والدولة في حكم الحبيب بو رقيبة تمثلت بوجود صدامات مسلحة في قفصة وغيرها من المدن التونسية نتيجة حركات عمالية .

Results :-

1) The presence of pluralism in Tunisian society, meaning the presence of a wide spectrum of ethnicities and components.
2) Illiteracy had become widespread in Tunisian society, which had a negative impact on the cultural and educational level of society.
3) We found French tendencies led by Habib Bourguiba, through attempts to establish French culture and even the language.
4) Liberal secular thought had become deeply rooted, and most of it had been adopted by the elite.
5) The period of 1987-1989 witnessed important events that had negative effects on the state's relationship with society after the failure of the attempts of the new authority, led by Zine El Abidine Ben Ali, to open up to society.
6) There was a gap between society and the state during the rule of Habib Boureguiba, represented by armed clashes in Gafsa and other Tunisian cities as a result of labor movements.

الهوامش :

(1) حسن حسيني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، 1955، ص178؛ محمد علي داهش: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق– سوريا ، 2004، ص43.

(2) الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة (1830–1956)، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة– تونس، 1990، ص27.

(3) حسن محمد جوهر: تونس (شعوب العالم)، دار المعارف، القاهرة– مصر، 1961، ص ص55، 57، 79.

(4) أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر 1881–1956، تعريب: حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص ص266–268.

(5) محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاستقلال، تعريب: محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص105.

(6) رجب محمد أحمد رجب: علاقة النقابات العمالية بالنظام السياسي في تونس– دراسة حالة الاتحاد العام التونسي للشغل خلال المُدة 1987 – 2010، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، بنغازي– ليبيا، 2018، ص22.

(7) محمد علي داهش: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، مرجع سابق، ص45.

(8) جهاد عودة: حركة الديمقراطيين الاشتراكيين في تونس، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام– مصر، العدد (54)، اكتوبر 1978، ص ص162–164.

(9) بن عمراوي عبد الدين، أزمة البناء السياسي ومأزق الديمقراطية في تونس، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد (3)، العدد (1)، ابريل 2019، ص ص67–92، ص71.

(10) فخر الدين ميهوبي، اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية– مصر، 2014، ص126.

(11) سيد أحمد كبير، التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي التحديات الداخلية والتأثيرات الخارجية 1989–2009، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص95.

(12) المولدي الأحمر، الانتخابات التونسية: خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الإسلامي، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة– قطر، ديسمبر 2011، ص7.

(13) نبيل عبد الفتاح، الاسلام السياسي والدولة في تونس: سياسة المواجهة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام– مصر، العدد (86)، اكتوبر 1986، ص ص175–179، ص175.

(14) عبد المجيد النجار، صراع الهوية في تونس، ط1، دار الأمان للنشر والتوزيع، باريس– فرنسا، 1988، ص18.

(15) نبيل عبد الفتاح، الاسلام السياسي والدولة في تونس: سياسة المواجهة، ص ص175–179.

(16) طه عبد الباقي براكني وعبد الوهاب شلالي، التوجهات الفكرية والإيديولوجية للحبيب بورقيبة وأثرها في بناء الدولة التونسية الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي– الجزائر، المجلد (7)، العدد (2)، يونيو 2020، ص ص180–196، ص186، 187..

(17) عائشة عباس، جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015، ص91.

(18) علاء قاعود: حركة السابع من نوفمبر والتطور الديمقراطي في تونس، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام– مصر، العدد (116)، ابريل 1994، ص ص179–183.

(19) سي طاهر قاضي، واقع مؤسسات المجتمع المدني في دول المغرب العربي، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين- ألمانيا، العدد (1)، جانفي 2017، ص ص209-223، ص213؛ سمير كيم ووهيبة كواشي، دور المجتمع المدني التونسي في حوكمة السياسات العامة التشغيلية: الإتحاد العام التونسي للشغل نموذجاً، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة- الجزائر، المجلد (31)، العدد (4)، ديسمبر 2020، ص ص165-179، ص171.

(20) عبد اللطيف الهرماسي، الدولة والتنمية في المغرب العربي: تونس نموذجاً، دار سراس للنشر والتوزيع، تونس، 1993، ص89.

(21) عبد الوهاب بن خليف، دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في تونس، في كتاب: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، تحرير: صالح سعود، دار هومة للنشر، الجزائر، 2012، ص131.

(22) جهاد عودة: حركة الديمقراطيين الاشتراكيين في تونس، ص162.

(23) المصدر نفسه، ص163.

(24) جهاد عودة: الأزمة في العلاقات الليبية- التونسية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام- مصر، العدد (60)، ابريل 1980، ص ص136-138.

(25) فريدريك ويري، تونس، دعوةٌ للصّحوة: كيف للتحدّيات الأمنيّة اللّيبيّة أن ترسُم بوادر إصلاحيّة لمُؤسّسة الدفاع الوطنيّة التونسيّة؟، مركز مالكوم كير- كارينغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت- لبنان، 2020، ص7.

(26) جهاد عودة: الأزمة في العلاقات الليبية- التونسية، ص137.

(27) مراد مهني، الأنظمة الأبوية المستحدثة في العالم العربي الحديث الأبوية البورقيبية مثالاً، دفاتر السياسة والقانون، العدد (5)، يونيو 2011، ص ص313-328، ص319-320.

(28) جهاد عودة: الأزمة في العلاقات الليبية- التونسية، ص138.

(29) محمد علي المداح، الاتجاهات المستقبلية للانفتاح السياسي في تونس، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام- مصر، العدد (65)، يوليو 1981، ص ص119-122.

(30) توفيق المديني، المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها- دراسة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق- سورية، 2001، ص198.

(31) عبد الوهاب بن خليف، دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في تونس، مرجع سابق، ص134-135.

(32) ماجد سراج، منظمات المجتمع المدني والثورات العربية.. من يؤثر في الآخر؟، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية صنعاء- الجمهورية اليمنية، الإصدار (18)، أكتوبر 2011، ص20.

(33) محمد علي المداح، الاتجاهات المستقبلية للانفتاح السياسي في تونس، ص121.

(34) سيد عبد المجيد، اضطرابات الخبز في تونس وديمقراطية النخبة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام- مصر، العدد (76)، ابريل 1984، ص ص137-140.

(35) المصدر نفسه، ص139-140.